



مجلة القانون، المجتمع والسلطة

مدير المخبر
الدكتور: فاضلة عبداللطيف

مدير المجلة
الدكتور: محمد بوسلطان

مدير التحرير
الدكتور: نصر الدين بوسماحة

ردمك : ISSN 2253 - 0266

رقم 6 / 2017

بإسم الله الرحمن الرحيم

الإفتتاحية

مجلة القانون، المجتمع والسلطة هي مجلة سنوية محكمة، تصدر عن مخبر القانون، المجتمع والسلطة بكلية الحقوق، جامعة السانية وهران، والتي أصبحت تسمى رسمياً جامعة وهران 2 محمد بن أحمد ابتداء من السنة الجامعية 2014-2015. المخبر المعتمد بموجب القرار الوزاري رقم 66 المؤرخ في 30 ماي 2010.

تنشر المجلة البحوث العلمية في المجالات القانونية والسياسية، وتأمل في هذا الإطار أن تكون منارة جديدة في حقل الدراسات بفضل مساهمات الأساتذة والباحثين من مختلف الجامعات والمؤسسات ومراكز البحث.

بعد تخصيص العدد الأول من المجلة لموضوع الحكم الراشد ثم العدد الثاني لموضوع العدالة الانتقالية، ارتأت هيئة المجلة أن تفتح المجال أكثر إبتداء من العدد الثالث لنشر دراسات متنوعة ما بين العلوم القانونية والعلوم السياسية. نتيجة لذلك ورد في هذا العدد السادس دراسات تدرج ضمن مختلف تخصصات الحقوق والعلوم السياسية، إلى جانب أشغال اليوم الدراسي الدولي حول موضوع "المؤسسات في القضاء الدستوري" المنظم من قبل المخبر يوم 05 ماي 2016.

مجلة: القانون، المجتمع والسلطة

مدير المخبر

الدكتور: فاضلة عبداللطيف

مدير المجلة

الدكتور: محمد بوسلطان

مدير التحرير

الدكتور: نصر الدين بوسماحة

اللجنة العلمية

أمانة تحرير المجلة

أ.قاسي فوزية

أد. محمد بوسلطان

أد. عزور كردون

أد. عمر صادق

أد. لمين شريط

أد. تراري ثاني مصطفى

أد. شربال عبد القادر

د. نصر الدين بوسماحة

أد. فاضلة عبد اللطيف

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

جامعة منتوري قسنطينة

جامعة مولود معمري

جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

جامعة سعد دحلب البليدة

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

أستاذ التعليم العالي

أستاذ التعليم العالي

أستاذ التعليم العالي

أستاذ التعليم العالي

أستاذ التعليم العالي

أستاذ التعليم العالي

أستاذ التعليم العالي

أستاذ التعليم العالي

أمانة تحرير المجلة

أ.قاسي فوزية

مجلة سنوية محكمة، تصدر عن مخبر

القانون، المجتمع والسلطة

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

محتويات العدد

1. التحديات الأمنية والاستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط
الدكتور مصطفى صايح، جامعة الجزائر3..... 11
2. جزاءات مجلس الأمن ضد الكيانات من غير الدول: من الجزاءات الدولية الشاملة إلى الجزاءات الدولية المستهدفة الذكية
الدكتور خالد حساني، جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية..... 35
3. الإتفاق كعنصر للعقد في النظام القانوني الإنكليزي
الدكتور حسين عبد الله عبد الرضا الكلاي، جامعة بغداد-العراق..... 53
4. الحياد الإيجابي كأحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية
الدكتور فلاح مبارك ردان، جامعة الأنبار- العراق 79
5. التعددية السياسية وعلاقتها بالتعددية الحزبية
الدكتور هادي شعبان ربيع، جامعة الأنبار- العراق..... 101
6. تسييس المحكمة الجنائية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد
الأستاذ داود كمال، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد..... 121
7. ممارسة حق الشفاعة على الإستثمار الخاص الأجنبي في القانون الجزائري
الأستاذ بوالقرارة زايد، جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة..... 137
8. أسس إبرام عقود تفويض المرفق العام في التشريع الجزائري
الأستاذ صالح زمال بن علي، جامعة العربي التبسي..... 157
9. عقود التعمير: قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي 15-19 المحدد لكيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها
الأستاذة قاسي نجاة، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد..... 171

أشغال اليوم الدراسي الدولي حول:
"المؤسسات في القضاء الدستوري"
يوم 05 ماي 2016

1. دور المحاكم الدستورية الإفريقية في حماية النظام الدستوري
الأستاذ الدكتور كايس شريف، جامعة – مولود معمري تيزي وزو 191
2. القضاء الدستوري والقضاء العادي: علاقة مبهممة في خدمة دولة القانون
الدكتور بوسماحة نصر الدين، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد 197
3. توسيع إخطار المجلس الدستوري على ضوء تعديلات 2016
الأستاذ الدكتور خلفان كريم، جامعة مولود معمري تيزي وزو 203
4. **Les péripéties de la vertu et de la raison constitutionnelle en temps de crise économique**
Professeur Yiannis Z. Drossos, Université Nationale et Capodistrienne d'Athènes, Grèce 209
5. **Ombudsman comme juge constitutionnel**
Dr.Patricia Jonason, Université de Södertörn (Suède)... 213
6. **Quelques réflexions sur la fonction consultative du conseil constitutionnel algérien**
Dr. Sam Lyes, Chef de département au centre d'études et de recherches en droit constitutionnel.....223

الحياد الإيجابي كأحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية

د.فلاح مبارك بردان

باحث في مركز الدراسات الإستراتيجية

أستاذ بجامعة الأنبار-العراق

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تناول "سياسة الحياد" التي تتبناها السياسة الخارجية الجزائرية في مواجهة الأزمات والصراعات الدولية، بوصفها أسلوباً ناجحاً ومؤثراً في العمل الدبلوماسي والتي ينتج عنها قدرة لحل الأزمات السياسية التي تثور في ميدان العلاقات الدولية بالطرق السلمية بعيداً عن إستخدام القوة أو التهديد بإستخدامها وهذا يتناغم مع الهدف الرئيس الذي تسعى منظمة الأمم المتحدة الى تحقيقه وهو "ضمان السلم والأمن الدوليين".

إن من أبرز سمات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية هو إلتزام دبلوماسية الحياد من الصراعات الدولية على المستويين الإقليمي والدولي، كذلك تتميز الدبلوماسية الجزائرية بالقدرة على لعب دور الوسيط الدولي لحل كثير من النزاعات الدولية التي قد يترتب على إستمرارها تعرض أمن المجتمع الدولي للخطر.

إن هذا البحث هو دراسة شاملة لأبرز النماذج الواقعية لجهود الدبلوماسية الجزائرية ودورها الحيادي في نزع فتيل الكثير من الأزمات التي يثور فتيلها بين الدول ضمن الدائرة الشرق أوسطية والأفريقية.

مقدمة:

على الرغم من حداثة الإستقلال السياسي لجمهورية الجزائر 1962 وبالتالي حداثة تجربتها الدبلوماسية، إلا أنها تمكنت خلال هذه الفترة المحدودة من إيجاد مركز حيوي ومكانة مؤثرة سياسياً ودبلوماسياً، وهذا التأثير لا يقتصر على المحيط العربي والإقليمي فحسب، وإنما يمتد إلى المحيط الدولي. حيث أصبح للدبلوماسية الجزائرية دوراً رائداً في حل الأزمات الدولية، فضلاً عن تبنيها للقضايا التي تتعلق بمسائل السلم والأمن الدوليين الذي شدد ميثاق الأمم المتحدة على تبنيهما كهدف جوهري.

إن فاعلية الدبلوماسية الجزائرية ومقبوليتها كوسيط لحل الأزمات الدولية في هذا العالم الذي يزخر بالصراعات والتجاذبات السياسية، يأتي من تبني سياسة "الحياد الإيجابي" والتوازن في المصالح وهذا أعطاهما هويتها وعنوانها الخاص الذي تميزت به عن باقي دبلوماسيات دول المنطقة، التي تأثرت بالفلسفة السياسية الجزائرية التي تقوم على الابتعاد في سياستها الخارجية عن نهج المحاور الدولية والتحالفات المتضادة. وهذا ما أكسب الدبلوماسية الجزائرية ثقة وإحترام الدول بسبب مواقفها المحايدة اتجاه الصراعات الدولية وتوجهها الدائم إلى الحلول السلمية بين أطراف الصراع مع انخيازها إلى قضايا العرب المصرية وأهمها القضية الفلسطينية ولذلك فإن تعبير الحياد فقط غير مناسب لتوصيف هذه السياسة دون التأكيد على الإيجابية بالحياد فلا يعقل الوقوف الحيادي مع قضايا العرب المصرية.

تنطلق فرضية بحثنا من فكرة مفادها أن السياسة الخارجية الجزائرية بما إنتهجت من حياد وإبتعادها عن التكتلات الدولية المتصارعة، هذا أرفد الدبلوماسية الجزائرية بعوامل القدرة والفاعلية للعب دور الوسيط الدبلوماسي المؤثر بسبب مقبوليتها إقليمياً ودولياً على تبنيها لكثير من القضايا الدولية وهذا انعكس إيجاباً على مكانة الجزائر الإقليمية وتحقيق مصالحها الوطنية بعيداً عن التمحور الدولي. وإنطلاقاً من فرضية البحث (الأنفة الذكر) تضمنت الإشكالية إيراد عدة أسئلة شاملة عند طرحها تتضح إشكالية البحث، والإجابة عليها في متن البحث فيه إثبات لفرضيتنا، وهذه الأسئلة هي:

1- ماهي سمات وخصائص "سياسة الحياد الإيجابي" ضمن فلسفة السياسة الخارجية الجزائرية؟ وماهي دوافع تبني هذا الخيار؟

2- ما هو الدور الدولي الذي اضطلعت به الجزائر بسبب تبنيها لحياد الحياد على المستوى الإقليمي والدولي؟ وهل هذا الحياد خيار ثابت مع القضايا العربية؟

3- ما مدى ملائمة هذا النموذج والخيار من الدبلوماسية للمصلحة الوطنية للجزائر في إدارة علاقاتها الدولية وماهي النتائج التي تترتب على إتباعها؟

المبحث الأول

مفهوم الحياد الإيجابي في السياسة الخارجية الجزائرية و دوافع تبنيها

إن سياسة الحياد تُعد من الخيارات التي يندُر تبنيها من قِبل الدول في علاقاتها الدبلوماسية ذلك أنَّ هذا النموذج من السياسات بما يفرضه من توفير بيئة سياسية داخلية وخارجية مناسبة لا يتلاءم إلا مع بعض الدول التي يتيح لها مركزها الجيو-سياسي وموقعها الإقليمي فضلاً عن قيادتها السياسية إلزام الحياد حيال الصراعات الإقليمية الدولية⁽¹⁾. وتأسيساً على ما تقدم سنتناول في هذا المبحث تعريف سياسة الحياد وخصائصها، ومن ثم البحث في دوافع تبني النظام السياسي الجزائري لهذه السياسة.

المطلب الأول

مفهوم سياسة الحياد الإيجابي وخصائصها

إن لسياسة الحياد مفهوم خاص تتحدد به ماهية هذه السياسة في ميدان العلاقات الدبلوماسية كما إن لها خصائص وسمات تميزها عن غيرها من أساليب الأداء الدبلوماسي المتنوعة، لذلك سنقسم هذا المطلب إلى فرعين، نبين في أولهما تعريف سياسة الحياد ونتناول في ثانيهما خصائص وسمات هذه السياسة.

الفرع لأول

تعريف سياسة الحياد

الحياد في لغة العرب: قد جاء في لسان العرب (مادة: حيد): "حاد عن الشيء: يحيد حيداً وحيداً وحيداً وحيداً: مال عنه وعدل"⁽²⁾، وإذا أردنا أن نضع معنى الحياد في موضعه الصحيح فمعناه في اللغة العربية من حاد أي مال عنه وعدل⁽³⁾، ويأتي بمعنى:

1 عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية في كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005، ص67.

2 ابن منظور، لسان العرب، طبعة دار صادر، المجلد الثاني، بيروت، 1968م، ص 19.

3 محمد بن يعقوب الفيروز آبادي مجد الدين، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، ط8، 2005.

عدم الميل إلى أي طرفٍ من أطرافِ الخصومة⁽¹⁾، والمُحايد: الشَّخص الذي يتَّخذ موقفاً محايداً في مناظرة⁽²⁾. أما الحياد الإيجابي فهو مذهب سياسيّ وضعيّ يقوم على عدم الانحياز إلى كتلة من الكتل المتصارعة دولياً. والحياد السياسي هو مذهب سياسيّ يقوم على عدم الانحياز إلى كتلة سياسيّة من الكتل المتصارعة في الميدان السِّياسي⁽³⁾. وقد تناولت موسوعة ويكيبيديا مفهوم الحياد الإيجابي (positive neutrality): تقليدياً هو عدم أي تأييد طرف على الآخر وقد شاع استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية وخلال حقبة الحرب الباردة لتصنيف حالة عدم الانحياز لطرفي الصراع الدولي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق وفي نفس الوقت مناصرة القضايا العادلة في العالم مثل: حق الشعوب المستعمرة في الحرية والاستقلال وحق الدول في التصرف في ثرواتها الوطنية ومحاربة الأحلاف العسكرية⁽⁴⁾.

وهذا الحياد - كما ورد في موسوعة السياسة للكيالي: "إمكانية من إمكانيات الخيار التي يحق للدول اللجوء إليها في حال قيام نزاع مسلح لا يعنيتها أو لا يتعلق بها بصورة مباشرة"⁽⁵⁾، ومن خلاله: "تهدف الدولة المحايدة.. إلى تجنب شعبها وأرضها مختلف الاحتمالات الناجمة عن الصراعات المسلحة"، وأكثر من إستعمل هذا المصطلح ودعا إليه الدول الآسيوية والأفريقية التي اكتشفت بأنها قد أصبحت مجرد دمية تحركها الدول المتقدمة في صراعاتها المتنوعة، فبادرت إلى إطلاق هذا المصطلح؛ لتحمي نفسها ومصالحها من شروخ ذلك الصراع بين الكتلتين (الشرقية والغربية)⁽⁶⁾. وتأسيساً على ما تقدم فإننا يمكن أن نُعرف "سياسة الحياد الإيجابي" بأنها القدرة على التأثير المباشر أو غير المباشر في إحداث حالة الإستقرار والسلم بين الدول المتنازعة إقليمياً أو دولياً وبما يحفظ السلم والأمن الدوليين دون الانحياز لأحد أطراف النزاع الدولي. من خلال التعريف الآنف الذكر فإنه يتضح لنا أن سياسة الحياد الإيجابي تقترب من حالة التزام الدولة حالة التوازن أو عدم الانحياز إلا أن عنصر التمييز بينهما هو أن الدولة في حالة الحياد الإيجابي تكتفي بعدم التدخل إلى جانب أحد أطراف الصراع الدولي ضد الطرف الآخر مع مراعاة حقوق

1 المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق، ط4، القاهرة، 2004، ص139.

2 أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصر، عالم الكتب، ط3، القاهرة، 2008.

3 معجم المعاني: http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/2016_7_3

4 <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

5 عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية (ج 2)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974، ص594.

6 عبد المنعم زنايلي، تطور مفهوم الحياد عبر المؤتمرات الدولية، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1977، ص 17.

الشعوب المظلومة والقضايا العربية التي تتبناها الجزائر كقضايا مصيرية، في حين إن سياسة التوازن تعلن الدولة فيه أنها تقف على الحياد من جميع الأطراف وتكون مستعدة للتوسط بين أطراف النزاع من أجل حل النزاع وإنهائه.⁽¹⁾

إن فاعلية "دبلوماسية الحياد" تتوقف على عوامل كثيرة توافرت في السياسة الخارجية الجزائرية أهمها الفهم الشمولي لصانع القرار الخارجي لقضايا العالم بعيداً عن التأثيرات السياسية والدينية، وهذا لم يتوافر لكثير من الدول الأخرى التي تبنت هذه الدبلوماسية في سياستها الخارجية ولكن لم يقدر لها النجاح بسبب إنعدام المنهج الشمولي والتفكير العلمي في إدارة الأزمة الدولية وعدم تحررها من قيود وتأثيرات الانتماءات الدينية والقومية والطائفية وبذلك بقيت "دبلوماسية التوازن" مجرد شعار دون محتوى عملي، لأن العالم اليوم منقسم إيديولوجيا وتحكمه البراغميات (المصلحة) بالتالي من الصعب على الدول أن تتحرر من الدوران في فلك القوى الكبرى المتصارعة على المنطقة العربية والافريقية فكانت نتيجتها دخول الغالبية العظمى من دول المحيط الإقليمي ضمن محاور وهذا شكل عامل ضغط على الدبلوماسية الجزائرية وهي تتحرك ضمن إطار مشحون بالمحاور المتناقضة، وفي نفس الوقت ضغط ذلك على الدبلوماسية الجزائرية بأن تبقى نشطة ومتحركة دائماً دون سكون أو ركون إلى محور دون آخر، ودون إغفال مصلحة الجزائر.

الفرع الثاني

خصائص دبلوماسية الحياد الإيجابية الجزائرية

يرجع تاريخ سياسة التوازن والحياد في الدبلوماسية الجزائرية إلى عهد الأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة والذي اعتمد على النهج الدبلوماسي الناجح والقائد الثوري الفاعل كمنهج عمل شمولي لتأسيسه الجمهورية ونيله للإستقلال من فرنسا، وفي 1834 حصل الأمير عبد القادر بفضل هذه السياسة على إعراف الفرنسيين بدولته.⁽²⁾ ومن ذلك العهد والدبلوماسية الجزائرية تتبنى خيار الإيجابية في التوازن المصلحي والحيادي في علاقاتها الدولية حتى أصبحت سياسة الحياد مبدأ ثابت للدبلوماسية الجزائرية وتقليداً من تقاليدھا السياسية. وتمتاز دبلوماسية الحياد بجملة من الخصائص والسمات التي تُعطيها مدلولها الخاص والتميز عن النماذج الأخرى للأساليب والأطر الدبلوماسية، ويمكن بيان هذه الخصائص بما يلي:

1 عصام العطية، القانون الدولي العام، شركة العاتك لصناعة الكتاب، الطبعة الثالثة، القاهرة، 2010، ص440.

2 سليم العايب، دور الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر — باتنة —، 2011) ص42.

أولاً: التزام حالة عدم الانحياز: إن السمة المميزة للسياسة الخارجية الجزائرية هي موقف الحياد الذي تلتزم به دبلوماسيتها من الأزمات والصراعات الدولية وعدم إنحيازها لأحد أطراف النزاع الدولي، وحالة عدم الانحياز هذه قد إكسبت الجزائر ثقة المجتمع الدولي الذي تمثل الدول أهم وحداته، سواء كانت هذه الدول طرف في النزاع أم لم تكن طرفاً فيه، وموقف الحياد قد ورثته الدبلوماسية الجزائرية عن الحركة الوطنية التي إلتزمت الحياد في الحرب العالمية الثانية ولم تتدخل فيها ولم تقف إلى جانب أحد أطرافها.

ثانياً. الإيجابية في الحياد: قد أُنسب هذا الحياد في السياسة الجزائرية بالإيجابية (positive neutrality) وهو يعني عدم تأييد لطرف على حساب الآخر، لكن في ذات الوقت مناصرة القضايا العادلة في العالم: مثل حق الشعوب في تقرير مصيرها وحق الشعوب في التصرف بشؤونها الوطنية ومحاربة الأحلاف العسكرية،⁽¹⁾ وهكذا انعكس على السياسة الخارجية للجزائر من جميع النزاعات والقضايا الدولية، وكل ذلك جعل لدبلوماسيتها موقعاً مؤثراً وحظيت بثقة وإحترام جميع الأطراف.⁽²⁾

ثالثاً. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى: بالرغم من وجود التباس وتعقيد وعدم اتفاق في تحديد وتعريف سياسي- قانوني لمفهوم التدخل لكن يمكن فهم مفهوم التدخل الأجنبي ضمن سياق الإكراه (Compulsion) باعتباره "دكتاتوري تقوم به دولة في شؤون دولة أخرى لإرغامها على فعل معين"⁽³⁾. ومما تختص به هذه السياسة هو الابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام سيادتها واستقلالها، وهذا ما التزمت به الدبلوماسية الجزائرية في علاقاتها الدولية سواء على الصعيد الإقليمي أم على الصعيد الدولي وكل ذلك يأتي ضمن احترام الجزائر للمواثيق الدولية ومن أهمها ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى كما ورد هذا النص في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية⁽⁴⁾.

رابعاً. حل الازمات الدولية بالطرق السلمية: تتميز سياسة التوازن بالسعي إلى الحلول السلمية للصراعات والأزمات الدولية والابتعاد عن لغة استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وهذا يحتاج إلى خبرة وقدرة للقيادات المسؤولة عن التوجه الدبلوماسي للدولة

1 <https://ar.wikipedia.org/wiki/2-12-2015>.

2 عديلة محمد الطاهر، مرجع سابق، ص 67.

3 Lassa Oppenheim, Hersch Lauterpacht, International Law, Vol1, London: University of Edinburgh, 1967, P305.

4 عديلة محمد الطاهر، مرجع سابق، ص 67.

وخاصة فيما يتعلق بإدارة الأزمات الدولية⁽¹⁾. وفيما يتعلق بالجزائر فإنها ومنذ نشأتها الحديثة تدعوا إلى حل الخلافات الدولية بالطرق السلمية وهذا الطابع الذي تميزت به دبلوماسية الجزائر ليس وليد العقود الأخيرة بل إنه يعود إلى ما قبل أن تنال الجزائر استقلالها وسيادتها وذلك حينما أثّرت مشكلة الحدود مع المغرب حيث طالبت الجزائر آنذاك بالمفاوضات وحل الخلافات بالطرق الودية، وبعد ذلك إستمر هذا التقليد في دبلوماسية الجزائر حيث أنها تعلن في كل مرة دعمها للحلول السلمية بين الأطراف المتنازعة مما جعلها حلقة وصل بين أطراف النزاع الأمر الذي مكّنها من التوسط لحل أزمات وصراعات دولية لو إستمرت كانت ستهدد السلم والأمن الدوليين ومازال التوجه إلى الحل السلمي شعار ترفعه الجزائر وهذا ما عبر عنه الرئيس بوتفليقة بقوله "الجزائر لا تريد أن تبعث أية رسالة سياسية لأنها تصادق من يصادقها ولا تعادي من يعاديها إلا في حالة الدفاع المشروع عن النفس."⁽²⁾

خامساً. دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها: إن هذا الحق الذي كافحت الشعوب كثيراً من أجل تحقيقه، ويعتبر من الأهداف السامية لتلك الدول التي عانت وناضلت ليكون واقعاً ملموساً⁽³⁾، ولكون الجزائر قد عانت ولمدة طويلة من آثار الإستعمار والإحتلال الأجنبي فإنها جعلت مساعدة الشعوب في تقرير مصيرها من أهم ما تهدف إليه سياسة الحياد التي تبنتها كشعار وهدف، ولذلك فإن إلتزامها لموقف الحياد من أطراف النزاع الدولي لم يتغير مهما كانت ظروف ذلك النزاع وأطرافه إلا إذا كان أحد طرفي النزاع حركة تحرر تدافع عن حقها في تقرير المصير، ففي هذه الحالة تعلن وبصراحة موقفها الداعم لحركات التحرر وهذا ما فعلته مع حركة التحرر للشعب الصحراوي في مواجهة رغبة المغرب في التوسع على حسابها، وهذا كله يعد تعبير واضح وصريح عن إحترام الجزائر للمواثيق الدولية وخاصة ميثاق الأمم المتحدة الذي نص على حق الشعوب في تقرير مصيرها⁽⁴⁾.

1 للمزيد أنظر: نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة الأزمات، أريد الأردن، عالم الكتب الحديث، 2009، ص 4-5.

2 مروان بوعزة وخضرة علماوي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمات الإقليمية، (مذكرة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح — ورقلة — 2013) ص 47.

3 عبد السلام عرفة، المنظمات الدولية والإقليمية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، الطبعة الأولى، 1993، ص 113.

4 سليم العايب، دور الجزائر في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، مرجع سابق، ص 78.

المطلب الثاني

دوافع تبني سياسة الحياد الإيجابي

إن تبني الدبلوماسية الجزائرية لحياد الحياد في سياستها الخارجية بحيث أصبح تقليداً واضحاً من تقاليد الدبلوماسية وطابعاً يميزها عن غيرها من سياسات دول المنطقة، لم يكن وليد الصدفة، وإنما تبنت الجزائر هذا الخيار مدفوعة إليه تحتّمها عوامل مختلفة تتعلق بعضها بالوضع الداخلي للجزائر وحدثاً إستقلالها السياسي ويرجع البعض الآخر إلى تأثير المحيط الإقليمي والدولي للجزائر على سياستها الخارجية ورغبة الجزائر في تحقيق أهدافها الوطنية وحماية مصالحها الإقليمية والدولية، بناءً على ما تقدم فإننا سنتناول دوافع تبني سياسة الحياد من خلال تقسيمها إلى دوافع تتعلق بالبيئة الداخلية وأخرى تتعلق بالوضع الاقليمي وثالثة تتعلق بوضع الجزائر الدولي:

أولاً: البيئة الداخلية للجزائر ومستدعيات خيار الحياد: إن البيئة الداخلية للدولة هو توصيف يعبر عن كل ما هو موجود ويتفاعل داخل حدود الدولة ويضم متغيرات ومقومات كثيرة بعضها مادية وغير مادية، وهي تتفاعل فيما بينها لتكون ضاغطة على صانع القرار السياسي لكي يتبنى مواقف وإتجاهات معينة دون أخرى⁽¹⁾. إن هذه البيئة بكل ما تشتمل عليه من مقومات ضعف وقوة، كانت ولم تزل ضاغطة في تأثيراتها على صانع القرار السياسي الجزائري على إنتهاج مواقف تنسجم مع مقومات الداخل، فهي تحوي تنوع قومي وديني وسياسي لا يمكن إغفاله عند رسم السياسة الخارجية للجزائر، وهذا من أهم دوافع إنتهاجها لسياسة التوازن والحياد في علاقاتها الدبلوماسية، أضف إلى العوامل التاريخية للجزائر ذلك أنها مرت بمرحلة إستعمار وسيطرة أجنبية كانت العامل الرئيسي في تبني الجزائر لهذه السياسة وذلك من أجل نيل إستقلالها من الإستعمار الفرنسي آنذاك،⁽²⁾ وإستمرت الدبلوماسية الجزائرية في نهجها القائم على الحياد عبر المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها الجزائر، مدفوعة في ذلك بدافع رغبتها في إبقاء شؤونها الداخلية بمعزل عن التدخلات الخارجية من خلال احترام سيادة الدول وعدم تدخلها في شؤونها الداخلية، وكذلك السعي إلى الحفاظ على مكتسبات الثورة الجزائرية الشعبية، والحفاظ على إستقرار النظام السياسي من خلال سياسة متوازنة تدعو إلى الحل السلمي للمشكلات الدولية.

1 Joseph frankel, The making of foreign policy, oxford university press, new york, 1963. p 4.

2 صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية صانعوا اول نوفمبر 1954، دار الكتب الحديث، الجزائر، 2010، ص 17.

فضلاً عما سبق ذكره، فإن الوضع الإقتصادي للجزائر وعدم قدرتها على الإكتفاء الذاتي وإعتماد إقتصادها على النفط كمورد أساس لدعم ميزانية الدولة هذا شكل عامل ضغط على صانع القرار السياسي الخارجي إلى تبني الحياد كخيار وهدف إستراتيجي، لضمان حماية الإقتصاد الوطني من الأزمات المالية والإقتصادية التي تنتج غالباً بسبب مواقف سياسية أو تشكيل تحالفات متضادة مع طرف دون آخر⁽¹⁾.

ثانياً: المتغيرات الإقليمية للجزائر وخيار الحياد: أن الموقع الجغرافي لأي دولة يمثل عامل مهم في تحديد ملامح توجهاتها السياسية الخارجية، لأن كل دولة تختلف من حيث عدد الدول المجاورة لها وطبيعة الأنظمة السياسية المحيطة وتوجهاتها وأيديولوجياتها المتناقضة وتعارض المصالح بينها كل ذلك يشكل ما يمكن تسميته بالبيئة الإقليمية المضطربة، وتحت هذه البيئة بمتغيراتها المتنوعة والدائمة التفاعل لإتباع سياسة خارجية معينة لا تغفل محيطها الجغرافي⁽²⁾. بذلك فإن طبيعة المحيط الجغرافي للجزائر وواقعها الاقليمي المتنوع في مدخلاته، إذ أنها تمثل بوابة القارة إفريقية على البحر المتوسط وذات إمتداد واسع وتجاور دول عربية وإفريقية متنوعة الثقافات والأنظمة السياسية والمتناقضة في المصالح وتمل قلب المغرب العربي، هذه مدخلات مؤثرة على صنع السياسة الخارجية لا يمكن لأي صانع قرار عقلاني أغفالها وهو ما إلترمت به الجزائر من سياسة تتناغم مع المحيط ومشكلة المعقدة بذلك يكون خيار الحياد هو الخيار الأفضل من بين مجموعة خيارات متاحة.

ومن أبرز المشاكل الإقليمية التي أثرت بشكل مباشر لتبني الجزائر سياسة الحياد الإيجابي هي مشاكلها السياسية مع المملكة المغربية، فطبيعة علاقات الجوار التي تربطهما والتي تقوم على التنافس الإقليمي والتزاع الحدودي ولا يمكن أغفال قضية الصحراء الغربية التي عقدت المشهد بين الطرفين (الجزائر والمغرب)، كلها تمثل مقدمات تستدعي كسب الدول المجاورة الأخرى أو ضمان حيادها على أقل تقدير وهذا يتم من خلال تخطيط السياسة الخارجية الجزائرية وفق لمبدأ الحياد وهذا يتيح كسب تأييد القوى الكبرى لقضاياها القومية⁽³⁾.

ثالثاً: المتغيرات الدولية والحياد الإيجابي للجزائر: إن البيئة الدولية تختلف في تأثيرها عما سبق ذكره من دوافع تأثير على السياسة الخارجية، وذلك بسبب تميزها

1 للمزيد: حسن بملول، "الجزائر بين الأزمة السياسية والاقتصادية"، الجزائر، مطبعة حلب، 1993، ص 182.

2 حسن نافعة، مبادئ علم السياسة، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2002، ص 34.

3 للمزيد ينظر: علي الشامي، الصحراء الغربية، عقدة التجزئة في المغرب العربي، بيروت، دار الكلمة، 1980، ص 214.

بديناميكية التغيير المتسارع والمتشعب لما يحتويه من متغيرات سياسية واقتصادية وعسكرية... الخ⁽¹⁾. ولأن الدولة لا يمكن أن تعيش في عزلة في عالم يشهد فترة "الإعتمادية المتبادلة"، فقد كان لازماً على هذه الوحدات السياسية التفاعل المستمر فيما بينها وطبيعة هذه التفاعل تتحدد شكل النظام الدولي وهيكلية⁽²⁾.

إن الإدراك الإستراتيجي لصانع القرار الجزائري لمتغيرات هذه البيئة الدولية المعقدة، كان لابد من التعامل بحذر معها بما لا يؤثر سلباً على المصلحة الجزائرية العليا. وعليه، ومنذ عقود مضت، فإن السياسة الخارجية الجزائرية إعتمدت "الحياد" منهجاً ثابتاً في سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية، لأن عالم ما بعد الحرب الباردة يزخر بالتكتلات السياسية المتناقضة والمتصارعة خاصة بعد تراجع مفردات القوة للدولة المهيمنة عالمياً (الولايات المتحدة الأمريكية) مع بروز روسيا كطرف منافس فاعل في الشرق الأوسط والتدخل الإيراني التركي في جميع قضايا المنطقة التي إنقسمت بيت جبهات متعددة، هنا كان لابد من الاختيار ما بين قبول الانضواء تحت تكتل دولي وتقبل جميع التحديات أو خيار الحياد الذي يعد قرار عقلاني يكون (قارب نجاة) بوجه عالم مضطرب بالمشاكل.

هذه الرؤية العقلانية في تبني خيار السياسة الحيادية تمكنا لجزائر من تحقيق مصالحها والحفاظ على سيادتها وإستقلالها منكل تدخل خارجي، وأن تفضيلها للحياد وعدم الإنحياز للتكتلات الدولية ذات الطابع السياسي والعسكري التي تخدم مصالح القوى الكبرى التي تشكلها دون مصلحة الدول النامية والتي من ضمنها الجزائر. وكذلك السبب الأهم يكمن في الثقة الدولية التي حظيت بها الجزائر بسبب وساطتها الدبلوماسية التي أدت إلى حل كثير من المشكلات الدولية، وتعامل المجتمع الدولي مع الجزائر على أنها طرف محايد في مختلف الأزمات، وهذا الحياد قد سمح للجزائر ان تحظى بمقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي بين عامي 2004-2005⁽³⁾.

1 مازن اسماعيل الرضائي، السياسة الخارجية، بغداد، مطبعة دار الحكمة، 1991، ص ص 26-27.

2 للمزيد ينظر: محمد طه بدوي، "مدخل إلى عالم العلاقات الدولية"، بيروت، الدار المصرية للطباعة والنشر، 1971، ص ص 8-10.

3 <https://ar.wikipedia.org/wiki>.

المبحث الثاني

سياسة الحياد الإيجابي للجزائر وتطبيقها في مواجهة الأزمات الدولية

والإرهاب

لعبت الدبلوماسية الجزائرية دوراً ريادياً في حل الأزمات والصراعات سواء تلك التي تقع في محيطها الإقليمي إفريقياً وعربياً أو تلك التي تقع في المحيط الدولي ودفعت الدبلوماسية الجزائرية ليكون وسيطاً لحلها، كما أن لدبلوماسية الحيادية جهوداً كبيرة في تشكيل جبهة واسعة لمواجهة تنامي خطر الإرهاب ومكافحته. وتأسيساً على ما تقدم، فإننا سنتناول في هذا المبحث نماذج واقعية لسياسة الحياد كنشاط وأسلوب دبلوماسي جزائري في مواجهة الأزمات الإقليمية، وتعد الأزمة الإثيوبية الإريتيرية نموذجاً لها، ثم نبين دورها في حل النزاعات الدولية ومنها النزاع الإيراني العراقي حول الحدود وأزمة الرهائن بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران والتي تعددلائل ونماذج لدور السياسة الخارجية الجزائرية في توظيف حيادها في مواجهة الأزمات، وكذلك جهودها في مكافحة الإرهاب الدولي.

المطلب الأول

دور سياسة التوازن في حل النزاعات الإقليمية

يُعرف النزاع حسب (ويلمورت وهوكر) بأنه "تصارع فعلي بين طرفين أو أكثر يتصور كل منهم عدم توافق أهدافه مع الآخر أو عدم كفاية الموارد لكلاهما وتعويق تحقيق أهدافهم".⁽¹⁾ ويلاحظ على هذا التعريف بأنه لم يميز بين مفهومي النزاع والصراع في حين أن لكل منهما مدلوله الخاص، كما أنه عرف النزاع ببعض الدوافع المؤدية إليه بينما النزاع لا يقتصر حدوثه على الأسباب التي تناولها التعريف. لذلك عرف "ريمونارون" النزاع على أنه نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة⁽²⁾. أما النزاع الإقليمي هو كل نزاع يقع بين دول ترتبط بروابط إقليمية كالجوار الإقليمي وهذا ما يسميه مارسيل ميلر بـ "الحيز"⁽³⁾، وبالنظر للموقع الجيوستراتيجي للجزائر والمكانة الرفيعة لدبلوماسيتها التي

1 زياد الصمادي، حل النزاعات، برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009—2010، ص9.

2 نقلاً عن: داور تيجي مس، بالتسغرافويرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبدالحفي، الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985، ص 94.

3 ميرمارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسننافة، ط1 القاهرة: المستقبل العربي، 1986، ص 159.

تعتبر أنشط دبلوماسية العالم الثالث فقد كان لها دوراً كبيراً في حل النزاعات التي تنور في محيطها الإقليمي معتمدةً في ذلك على أسلوب الوساطة والتي تعرف بأنها عملية ودية لحل النزاع بين طرفين أو أكثر⁽¹⁾.

إن النزاعات الإقليمية التي ساهمت الجزائر وبفضل سياستها الدبلوماسية الحكيمة في حلها وعدم تصاعد وتيرتها كثيرة جدة كالنزاع الإثيوبي الإريتري ونزاع المتمردين الطوارق مع الحكومة المالية وغيرها،⁽²⁾ إلا أن لوساطة الجزائر بين العراق وإيران وبين إثيوبيا وإريتريا دوراً كبيراً في رواج دبلوماسيتها لذلك فإننا سنتناولها كنماذج لدور الجزائر في حل الأزمات الإقليمية.

أولاً. الوساطة الجزائرية بين العراق وإيران عام 1975م: إتسمت العلاقات بين العراق وإيران بالتوتر وكثرة الأزمات وذلك بسبب المشاكل الكثيرة بينهما وخاصة مشكلة المناطق الحدودية بين البلدين، حيث تم في عهد الشاه محمدرضا بهلوي الغاء معاهدة عام 1937م من جانب واحد واعتبارها غير ذات جدوى، وكذلك قيام الشاه بتحشيد قواه العسكرية في المناطق الحدودية مع العراق من أجل الضغط على الحكومة العراقية وإجبارها على التسليم للأطماع الإيرانية في أرض العراق ومياهه الأمر الذي زاد من تصاعد حدة التوتر العلاقات بين البلدين وحدث اشتباكات بينهما على الحدود. إن فشل الطرفان في تسوية نزاعهما بالطرق السلمية، دفع الدبلوماسية الجزائرية بقيادة الرئيس الجزائري الأسبق هواري بو مدين الى التدخل لحل هذا النزاع وذلك على هامش اجتماعات القمة التي عقدت في الجزائر للدول الاعضاء لمنظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك"، حيث تم الاتفاق في 6 مارس 1975 بين نائب الرئيس العراقي آنذاك "صدام حسين" وشاه إيران "محمدرضا بهلوي" على بنود اتفاق لحل الخلافات الحدودية بين العراق وإيران والتي سميت "باتفاقية الجزائر" والتي تضمنت احترام التراب الوطني لكلا البلدين وترسيم الحدود النهائية بينهما وحل مشكلة الحدود النهرية حسب خط "التالوك"⁽³⁾.

1 خالد سليم، دليلك في الوساطة كيف تكون وسيطاً ناجحاً، فلسطين، مؤسسة تعاون لحل الصراع، 2002، ص 49-50.

2 محمد بو عشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإريتيرية، ط1، الجزائر، دار الجيل، ص 63.

3 التالوك: من اللغة الألمانية Thalweg طريق مسار الوادي، يعني الذي يتوسط مجرى النهر، ويمثل خط القعر فيه. م/ 1، 2، 3 من اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران المبرمة سنة 1975 في الجزائر. راجع: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج5، بغداد، 1988، ص 24.

مما تقدم بيانه يتضح لنا مدى الحنكة الدبلوماسية التي تتمتع بها الجزائر بفضل دبلوماسية الحياد، وعلى الرغم من أن العراق يمثل بلد عربي إلا أن الدبلوماسية الجزائرية قد حافظت على إلزام الحياد من طرفي النزاع وعدم الإنحياز للعراق العربي الأمر الذي دفع إيران لقبول الوساطة الجزائرية والاتفاق بعقد الاتفاقية في الجزائر 1975 والتي حافظت على ديمومة السلام في الخليج العربي لمدة خمسة سنوات قبل أن تندلع الحرب العراقية الإيرانية بسبب عدم إلزام طرفي النزاع ببنود الاتفاقية، هذا بالإضافة إلى الإرادات الدولية والإقليمية التي دفعت بقوة نحو الحرب.

ثانياً. الدبلوماسية الجزائرية والنزاع الإثيوبي-الأرتيري: إن النزاع بين إثيوبيا وإريتريا تعود جذوره التاريخية إلى مرحلة الإستعمار الإيطالي لإريتريا في القرن التاسع عشر الميلادي ذلك أن إيطاليا حاولت ضم إثيوبيا إلى مناطق نفوذها مما أدى إلى نشوب حرب بينهما كانت البذرة الأولى للنزاع التاريخي بين الدولتين، وإستمر هذا النزاع إلى حد توقيع إتفاق السلام الشامل بوساطة دبلوماسية جزائرية في 2000.⁽¹⁾ أما بالنسبة لأسباب النزاع فهي متنوعة، فمنها أسباب إستراتيجية تتمثل بالمطالبة بمناطق حدودية متنازع عليها بين البلدين وكذلك إحتلال إريتريا لمناطق إثيوبية سنة 1997 بحجة إمتدادات سكانية للشعب الإرتيري في تلك المناطق ويضاف إلى ذلك رغبة إثيوبيا في الحصول على منفذ بحري لها على البحر الأحمر من إريتريا، ومنها أسباب إقتصادية حيث أن إريتريا ألغت ارتباطها المالي بأثيوبيا وقامت بإصدار عملة خاصة بها الأمر الذي نتج عنه توتر العلاقات بينهما، فضلاً عن إرتباط النزاع بمتغيرات دولية تتمثل في ميل القوى العظمى إلى جانب اثيوبيا ضد إريتريا⁽²⁾.

إن تصاعد حدة النزاع بين الدولتين والحرب التي نشبت بينهما قد دفعت الدبلوماسية الجزائرية إلى بذل جهود كبيرة من أجل تحقيق السلام بين الدولتين حيث تولت مهمة الوساطة في تسوية النزاع مدعومة في ذلك من منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية.⁽³⁾ وبالرغم من كل الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والمجموعة الدولية إلا أن الصراع الإثيوبي- الإرتيري قد تجدد في 12 مارس 2000 الأمر الذي فسح المجال لوساطة الجزائر لتتولى جهود التسوية السلمية للنزاع. إن محادثات التسوية بين الدولتين

1 صلاح الدين الحافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ص 87.

2 طه أحمد حسن العنكي، تطورات الصراع الإرتيري — الإثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الإقليمية والدولية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد 2، المجلد الثالث، 2010، ص 50.

3 محمد بوعشه، الدبلوماسية الجزائرية، مرجع سابق، ص 191.

والتي تمت برئاسة وزير العدل الجزائري (أحمد أويحيى) آنذاك والذي كان هو المبعوث الخاص لرئيس منظمة الوحدة الافريقية قد أسفرت عن توقيع اتفاق لوقف عمليات القتال في 18 يونيو 2000 بين إثيوبيا وأرتيريا من قبل وزيري خارجية الدولتين وكان ذلك تحت اشراف الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة"⁽¹⁾.

ثم إستمرت وساطة الجزائر والتي تولى قيادتها هذه المرة الرئيس "بوتفليقة" من أجل توقيع إتفاق سلام شامل بين الدولتين، وفعلاً تم التوصل إلى إتفاق سلام شامل في 12 ديسمبر 2000 والذي تم توقيعه من قبل ممثلي الدولتين في الجزائر، وفي حفل توقيع الاتفاق رحب الامين العام للأمم المتحدة بالاتفاق ووصفه "بأنه إنتصار لصوت العقل ولقوة الدبلوماسية وللإدراك بأن لا البلدان ولا القارة ككل يمكن أن تتحمل عقداً آخر أو سنة أخرى أو يوماً آخر من الصراعات"⁽²⁾. إن النجاح الكبير الذي حققته الدبلوماسية الجزائرية بقيادة الرئيس "بوتفليقة" والذي تمثل بتسوية النزاع بين إثيوبيا وأرتيريا قد أعاد لدبلوماسيتها الثقة والاحترام الدوليين وجعل منها بحق تستحق لقب "صانع السلام العالمي".

المطلب الثاني

دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية الأزمات الدولية ومكافحة الإرهاب الدولي

إن نشاط الدبلوماسية الجزائرية كوسيط موثوق لم يقتصر على المستوى الإقليمي فحسب وإنما تجاوزته إلى المستوى الدولي، وكل ذلك بفضل سياستها الحيادية المتوازنة، حيث ساهمت في تسوية نزاعات دولية كان من شأن إستمرارها تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر، كما أنها تعد في مقدمة الدول التي نهت العالم لخطر الإرهاب ودعت المجتمع الدولي إلى محاربته على جميع الأصعدة.⁽³⁾ لذلك أخذت الجزائر على عاتقها المسؤولية الدولية الدولية التي نص عليها ميثاق منظمة الأمم المتحدة في تسوية الكثير من النزاعات الدولية معتمدةً في ذلك على الثقة والمكانة الرفيعة التي حظيت بها دبلوماسيتها بفضل الدور الكبير الذي لعبته على الساحة الدولية ونتيجة للسياسة الحكيمة التي تبنتها⁽⁴⁾.

1 مروان بوعزة وخضرة علماوي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمات الاقليمية، مرجع سابق، ص 56.

2 <http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/unmcc/background.html>.

3 محمد بو عشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي، مرجع سابق، ص 57.

4 عصام العطية، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص 586.

أولاً. وساطة الجزائر بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران عام 1980: في 4 نوفمبر 1979 وبعد إندلاع "الثورة الإسلامية الإيرانية" التي أطاحت بحكم الشاه، قامت جموع غاضبة من الطلاب الإيرانيين بإقتحام مبنى السفارة الأمريكية في طهران وإحتجاز (اثنا وخمسون) من موظفي السلك الدبلوماسي الأمريكي في إيران، وكان ذلك كرد فعل على التدخلات الأمريكية في الشؤون الداخلية ووقوف الولايات المتحدة ضد الثورة من خلال دعمها المتواصل للشاه من أجل إبقاؤه على سدة الحكم، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين وتصاعد حدة الأزمة، ورغم كل التدخلات والسعي الحثيث من قبل الإدارة الأمريكية للإفراج عن الرهائن إلا أن جميع المساعي تعرضت للفشل وضل الرهائن محتجزين لمدة 444 يوم دون أن يتم الإفراج عنهم⁽¹⁾.

قد أدت أزمة الرهائن الأمريكيين إلى تطورات سياسية خطيرة في علاقة الطرفين ومنها قيام الولايات المتحدة بعملية عسكرية نوعية في 24 أبريل 1980 لأجل تحرير الرهائن إلا أنها لم تنجح، الأمر الذي دفع الطرفين المتنازعين إلى الطلب من الدبلوماسية الجزائرية التدخل من أجل تسوية النزاع القائم بينهما بطريق سلمي يجنبهما إستخدام القوة، وبناءً على هذا الطلب قامت الجزائر بالوساطة بين الطرفين من أجل الإفراج عن الرهائن وبفعل المحادثات التي تمت بوساطة دبلوماسية جزائرية وبالرغم من الظروف الصعبة التي تمت فيها والتوتر الذي سيطر على العلاقات الأمريكية- الإيرانية إلا أنه تم في 19 يناير 1981 توقيع اتفاق الجزائر بين الطرفين في العاصمة الجزائر وتم الإفراج عن الرهائن الأمريكيين في اليوم التالي للاتفاقية.⁽²⁾ إن الحل السلمي الذي توصلت إليه الدبلوماسية الجزائرية في وساطتها بشأن أزمة الرهائن يعكس مدى الخبرة التي تتمتع بها في إدارة الأزمات الدولية، كما أن إختيار طرفين الأزمة للوساطة الجزائرية تحديداً يؤكد الثقة والإحترام الدوليين لدبلوماسيتها، ويعطي إنطباع دولي راسخ لأهمية الجزائر دولياً في لعب دور الوسيط المحايد، وهذا ما جعل قوة عظمى عالمياً (الولايات المتحدة) ودولة تعتبر لاعباً كبيراً إقليمياً (إيران) ومتناقضة إيديولوجياً مع النظام السياسي الجزائري العلماني، أن تركز إلى الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة التي كادت أن تؤدي إلى إندلاع حرب شاملة لا يحمد عقباه وهذا نتيجة سياسة الحياد للجزائر.

1 روبرت دريفس وثيري لومارك، رهينة في قبضة الخميني، نيويورك، دار "نيو بنجامين فرانكلين هاوس" للنشر، الطبعة الاولى، 1980م، ص 46.

2 سليم العايب، دور الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي، مرجع سابق، ص 123.

ثانياً. جهود الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الإرهاب: تُعد ظاهرة الإرهاب الدولي من أخطر الظواهر الدولية التي أصبحت الشغل الشاغل للدول والمنظمات الدولية في الوقت الحاضر بما تنطوي عليه من تهديد للأمن القومي وبما يمثل من إنتهاك صريح لحق الشعوب في أن تحيا بأمن وسلام ذلك أنها تستهدف نشر العنف والقتل والدمار في الدول التي تنتشر فيها. وإختلفت الدول من ناحية الجهود التي بذلت للتخلص من هذه الظاهرة حيث تنوعت ما بين وسائل عسكرية وأمنية وإستخباراتية... الخ ولم يغيب الجهد السياسي-الدبلوماسي عن هذه الجهود وذلك بسبب من شمولية هذه الظاهرة والتي تستوجب الاعتماد على مجموعة من أساليب الأداء الإستراتيجي للقضاء على الإرهاب، ولا يمكن إغفال دور الأسلوب الدبلوماسي في مكافحة الإرهاب الدولي حيث أن الإرهاب ظاهرة عابرة للحدود السياسية ولا يمتلك الإرهاب هوية معينة وبالتالي لا يمكن القضاء عليه دون تعاون إقليمي ودولي، لذلك تبذل الحكومات جهود دبلوماسية لهذه الغاية وذلك من خلال عقد إتفاقيات دولية وعقد مؤتمرات عالمية لمكافحة هذه الظاهرة المتنامية التهديد.

إن الجزائر وبسبب (العشرية السوداء) التي عانت خلالها من شيعو ظاهرة الإرهاب في عقد التسعينيات من القرن الماضي، قد وجهت أنظار العالم لخطر التطرف والإرهاب في وقت لم تكن هذه الظاهرة تحظى بتلك الأهمية في أجندات المحافل الدولية كما هو الآن، وقد فعلت الجزائر جهودها الدبلوماسية إقليمياً ودولياً من أجل تدويل قضية الارهاب. وقد بدأت الجهود الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية (منظمة الإتحاد الإفريقي الآن) من خلال إدراج بعض المواد التي تعرف الإرهاب والجريمة في ميثاق المنظمة، وفي قمة "داكار" في السنيغال تم وضع آليات يتم من خلالها حل النزاعات سلمياً⁽¹⁾. ثم استمرت الجهود التي تبذلها الجزائر دبلوماسياً والتي أثمرت عن أبرز إنجاز دبلوماسي والذي تمثل بالتوقيع على إتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه 1999، والتي تعتبر تنويجاً للجهود الكبيرة التي بذلتها الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الإرهاب الدولي وتنبيه المجتمع الدولي الى ضرورة مواجهة هذا الخطر الكبير.

مع كل ما تقدم من جهد دبلوماسي جزائري إلا أن الجزائر لم تكنفي بهذا القدر في مكافحة الإرهاب، بل قامت بعقد اجتماعات دولية كثيرة من أجل الحيلولة دون إنتشار ظاهرة الإرهاب في المجتمع الدولي، منها قمة الجزائر لمكافحة الإرهاب في 11

1 محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي، مرجع سابق، ص 178.

و 12 سبتمبر من عام 2002 والتي تم التوصل فيها إلى تفاهات دولية من أجل التعاون الدولي في محاربة الارهاب، وفي عام 2003 صدرت إتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والتي أبدت بعض الدول الافريقية تحفظات بشأن بعض نصوصها. إن الجهود التي بذلتها الدبلوماسية الجزائرية والنجاح الذي حققته في ميدان مكافحة الارهاب وتكثفها من إعطاء مدلول دولي لظاهرة الارهاب ما هو إلا إنعكاس لنجاح سياسة الحياد التي تسير عليها الجزائر في مجال العلاقات الدبلوماسية، ذلك أنها وبفضل حيادها الإيجابي وسعيها الى توطيد السلم الدولي قد حازت ثقة وإحترام الدول المختلفة، الأمر الذي ساعدها على محاربة الإرهاب على مختلف الأصعدة⁽¹⁾.

المبحث الثالث

تقييم سياسة الحياد الإيجابي للجزائر ونتائج تبنيها

إن لكل أسلوب من أساليب السياسة لابد أن تكون له آثاراً إيجابية وأخرى سلبية، ومن خلال المقارنة بين الإيجابيات والسلبيات يتم إختيار أنسب السياسات التي يمكن ان يحقق الأخذ بها أهداف الدولة ومصالحها داخلياً وخارجياً، وكذلك فإنه يترتب على الأخذ بسياسة معينة في إدارة علاقات الدولة الخارجية نتائج تتعلق بأوضاع الدولة ونظامها السياسي. وعليه، فإن سياسة الحياد الإيجابي للجزائر تفرز عند تبنيها للكثير من الإيجابيات التي تدعم نجاح هذا النموذج من السياسة، لذلك نتناول فيما يلي الآثار الإيجابية المترتبة على هذه السياسة:

1- الثقة والاحترام الدولي للدبلوماسية الجزائرية كوسيط محايد: بفضل سياسة الحياد أصبح للدبلوماسية الجزائرية مكانة رفيعة بين الدبلوماسية الدولية، كما أنها أصبحت تحظى بثقة وإحترام المجتمع الدولي بما في ذلك القوى الكبرى، لذلك شهدنا شخصيات جزائرية كثيرة عملت كوسطاء دوليين أو مبعوثين للأمم المتحدة لحل الصراعات الدولية وبرز مثال على تلك الأسماء هو (الأخضر الإبراهيمي) وكل ذلك هو نتيجة للخبرة الدبلوماسية وإلتزام الحياد حيال الكثير من النزاعات الدولية وسعيها الدائم إلى تسوية الأزمات بطرق سلمية⁽²⁾.

1 بنعتر عبدالنور، البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص81.

2 محمد بو عشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي، مرجع سابق، ص78.

2- الإنفتاح السياسي الخارجي: تعد الجزائر من بين دول قلائل في المنطقة التي تتمتع بعلاقات ودية واسعة الانتشار وأفق سياسي مفتوح مع مختلف الأطراف الدولية بإختلاف إيديولوجياتها، وهذا الأمر الذي مكنها من إكتساب المقبولية للتدخل الإيجابي لحل الأزمات والصراعات التي تنور بين الدول. والدليل على ذلك نجاحها في تسوية نزاعات إقليمية ودولية كثيرة قد فشلت أطراف متعددة بضمنها منظمة الأمم المتحدة من حلها، وهذا إنعكس على نشاط وفاعلية على المستوى الدبلوماسي للجزائر⁽¹⁾.

3- تبني قضايا حركات التحرر الوطنية ودعمها على الصعيد الدبلوماسي: بالرغم من المكتسبات السياسية التي حققتها الدبلوماسية الجزائرية والإعتراف الدولي بكونها حيادية في صانع السلام العالمي، إلا أنها لم تنسَ أهم مبادئها التي نشطت من أجل تحقيقها والمتمثلة بدعم حركات التحرر والسعي الى تمكين الشعوب المستعمرة من تقرير مصيرها بنفسها، حيث واصلت جهودها الدبلوماسية لتحقيق هذه الأهداف دون اكتراث لضغوط القوى العظمى مما جعلها بحق "الدبلوماسية القائدة" لدول العالم الثالث والمدافع الأقوى عن قضايا تلك الدول وخاصة تلك التي تبغي التحرر من السيطرة الأجنبية.

4- عدم تأثر السياسة الدبلوماسية الجزائرية بالمتغيرات الدولية: من إيجابيات العمل بسياسة الحياد هو إستقرار الدبلوماسية الجزائرية وإتضاح الرؤية وبالتالي الثبات في النهج الهادف وعدم تأثرها بالمتغيرات التي حصلت في الساحة الدولية، ذلك أن إلتزامها بالحياد ودعمها للحقوق العادلة للشعوب وسعيها للسلام جعلها بمنأى عن الميل إلى سياسة المحاور الدولية والتي تأثرت بها معظم الدول، فبالرغم من تحول الصراع الدولي من الثنائية القطبية بين الولايات المتحدة وروسيا (الإتحاد السوفيتي سابقاً) إلى الأحادية والمتمثلة بالهيمنة الأمريكية على العالم، إلا أن الدبلوماسية الجزائرية حافظت على إستقرارها ونشاطها ولم تتأثر بالأحداث وكل ذلك من مزايا موقفها المتوازن والحياد.

5- إستقرار النظام السياسي: لقد نتج عن توازن المصالح السياسة الخارجية الجزائرية والحيادية التي إنتهجتها، إلى إستقرار النظام السياسي وعدم تأثره بكل المتغيرات التي شملت دول العالم العربي، فبالرغم من كون الجزائر تقع في قلب المغرب العربي إلا أنها لم تتأثر بما يسمى "الربيع العربي" الذي أدى إلى إسقاط العديد من الأنظمة السياسية العربية مثال تونس ومصر وليبيا وغيرها. وهذا الثبات يعزى الى الحياد في السياسة الجزائرية الذي بسببه لم تدخل الجزائر ضمن أرادات دولية مختلفة ومتناقضة المصالح وبالتالي

1 عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، مرجع سابق، ص 102.

تكون هدف للتخريب والتدخل. ومن جانب آخر هو حياد النظام السياسي الجزائري حتى في علاقة الدولة مع مواطنيها وبالتالي لم تكن عرضة للتدخلات الدولية التي ساهمت في انهيار الكثير من الأنظمة المجاورة⁽¹⁾.

6- إستقرار النظام الاقتصادي: أن الإقتصاد الجزائري- كما أسلفنا سابقاً- يعتمد بشكل رئيسي على النفط وبالتالي فإن تعرض الجزائر لأي مقاطعة أو حصار اقتصادي قد يؤدي إلى التأثير السلبي على الإقتصاد الريعي، لذلك فإن إلزامها لموقف الحياد في مختلف الأزمات والصراعات الدولية وتدخلها كوسيط لتسوية الأزمات بطرق سلمية جعل إقتصادها الوطني بمنأى عن المقاطعة التي قد تؤدي به إلى الإهيار وبما أن السياسة تؤثر وتتأثر بالإقتصاد، فإن الحياد في العلاقات الخارجية وفر البدائل الكثيرة للأسواق العالمية والإفتتاح الإقتصادي على الجميع⁽²⁾.

7- عدم تدخل الدول الكبرى في شؤون الجزائر الداخلية: إن العلاقات بين الدول تحكمها قاعدة أساسية وهي "قاعدة التعامل بالمثل" وبما أن الجزائر قد ألزمت نفسها باحترام سيادة الدول الأخرى وعدم التدخل في شؤونها الداخلية إنطلاقاً من مبدأ سياسة الحياد الإيجابي التي إنتهجته، فإنه نتج عنها احترام متبادل من الدول الأخرى لسيادة الجزائر ونخص بالذكر الدول الكبرى المؤثرة عالمياً التي طالما يغريها دخول الدول الصغرى في محاور إقليمية أو دولية للتدخل في شؤونها الداخلية، فكان النظام السياسي الجزائري نموذج نادر في المنطقة للدولة التي تدير شؤونها الداخلية وتصنع سياستها الخارجية بما يحقق المصلحة الوطنية⁽³⁾.

8- قبول الجزائر كمعبر عن طموحات الدول النامية: إن المكانة الدبلوماسية الرفيعة التي تبوأتها الجزائر عالمياً قد جعل منها تتحمل عبء ثقل في مواجهة القوى الكبرى التي مصالحها تتحقق مع وجود صراعات مستمرة في عالم الجنوب وهذا جزء من سياق تاريخي يعود لأيام الإستعمار، ويتمثل هذا العبء بالدفاع عن حقوق الدول النامية، وبقيت الدبلوماسية الجزائرية تنادي بحقوق هذه الدول كحق الشعوب في تقرير مصيرها والحق في نظام إقتصادي متوازن وعادل وغيرها. في وقت أهملت القوى الكبرى قضايا

1 حسن محمدالزين، الربيع العربي، آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، الطبعة الأولى، بيروت، دار القلم الجديد، 2013م، ص143.

2 سليم العايب، دور الدبلوماسية الجزائرية في منظمة الاتحاد الإفريقي، مرجع سابق، ص 109.

3 محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي، مرجع سابق، ص95.

الشعوب ومعاناتها الاقتصادية والإنسانية بسبب فقرها وعدم وجود ما يجذب القوى الكبرى لتبني مشاكلها، ومثال ذلك أزمة جمهورية مالي التي كان للجزائر دور فاعل في تسهيل الحوار بين الأطراف المتصارعة⁽¹⁾.

9- نجاح الدبلوماسية الجزائرية في تحقيق مبادئ منظمة الأمم المتحدة: إن سعي الجزائر الدائم الى تسوية النزاعات والأزمات الدولية بطرق سلمية جعل منها بحق "صانع السلام العالمي"، لأنها ساهمت غير مرة في توطيد السلم وإرساء قواعده بين الأطراف المتنازعة ولا أدل على ذلك من نجاحها في الوساطات الدولية التي تولت القيام بها لحل المشكلات بين الدول، وتعتبر النماذج التي تناولناها في المبحث الثاني دليل نجاحها وخبرتها في إدارة النزاعات الدولية بما يكفل حلها سلمياً⁽²⁾.

10- المحافظة على المصالح الحيوية للجزائر على المستوى الدولي: من بديهيات السياسة أن لكل دولة مصلحة تحدد توجهاتها السياسية وتسعى دائما إلى حمايتها والمحافظة عليها وتنتهج في سبيل ذلك سياسات معينة، والجزائر كدولة عضو في المجتمع الدولي فإن لها مصالح حيوية واستراتيجية على الصعيد الدولي ترمي إلى حمايتها وعدم المساس بها، وقد نتج عن دبلوماسية التوازن الجزائرية توفير الحماية الدولية لهذه المصالح ذلك لأن هذه المصالح عادة ما تتأثر بتوتر العلاقات بين الدول، وبما أن الجزائر قد حافظت على علاقات ودية تربطها بمختلف دول العالم فإنها إستطاعت وبنجاح كبير حماية مصالحها الحيوية.

1 مروان بو عزة وخضرة علماوي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات الإقليمية، ص57.

2 سليم العايب، دور الدبلوماسية الجزائرية في منظمة الاتحاد الإفريقي، مرجع سابق 136.

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة التي تناولنا فيها نموذج فريد من للسياسة الخارجية المتمثل "بسياسة الحياد الإيجابي" التي تبنتها الدبلوماسية الجزائرية في إدارة علاقاتها الخارجية، فإننا توصلنا إلى جملة من الإستنتاجات والتوصيات، والتي يمكن أن نحمل أهمها فيما يلي:

أولاً: الإستنتاجات: توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى عدة إستنتاجات يمكن تلخيصها بما يلي:

1- إتسمت السياسة الخارجية التي إنتهجتها الجزائر بعدة سمات من أبرزها طابع الحياد حيال الأزمات الدولية وكذلك تفضيلها لتسوية النزاعات بالطرق السلمية ودعمها لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها.

2- إن تبني الجزائر لهذه السياسة كان لدوافع مختلفة منها دوافع داخلية تتعلق بوضعها الإقتصادي وحادثة إستقلالها وتركيبية المجتمع الجزائري، ومنها دوافع إقليمية تتمثل بموقع الجزائر الجيوستراتيجي في قلب المغرب العربي وبوابة إفريقيا وكونها دعمت حق الشعوب في تقرير مصيرها في دول القرن الإفريقي، وأخيراً لدوافع دولية أهمها رغبتها في تحقيق مصالحها الحيوية على المستوى الدولي من خلال الحياد الإيجابي وعدم الدخول في محاور دولية.

3- إضطلعت الجزائر بفضل سياسة التوازن لدبلوماسيتها بدور مهم في حل الأزمات الإقليمية والدولية، وذلك بسبب القبول الذي تحظى به كوسيط لتسوية النزاعات بطرق سلمية، مما جعلها بحق "صانع السلام العالمي".

4- تعتبر سياسة الحياد من أكثر السياسات التي تتلاءم مع وضع الجزائر السياسي وموقعها الإستراتيجي، ذلك أنها وبفضل هذه السياسة حظيت بمكانة إقليمية ودولية رفيعة على الصعيد الدبلوماسي. وهذا الحياد هو حياد إيجابي ولا يعني إنعدام تبني للمواقف وإنما الوقوف مع حقوق الشعوب المحرومة وقضايا المنطقة العربية والإنحياز لها.

ثانياً: التوصيات: في ضوء هذه الدراسة فإننا نود أن نورد بعض التوصيات التي تساهم في تفعيل دور الدبلوماسية الجزائرية والحفاظ على مكانتها الرفيعة بفضل سياستها المتوازنة، وتتلخص هذه التوصيات بما يلي:

1- ضرورة الحفاظ على سياسة الحياد هذه في إدارة العلاقات الدولية للجزائر، لأن البديل هو سياسة المحاور التي دمرت دول المنطقة والدلائل كثيرة وشاحصة (سوريا،

العراق، ليبيا... الخ)، ومثل "الحياد" بحق إنجاز على الصعيد الدبلوماسي تمكنت بفضلها الجزائر من إحتلال موقع مؤثر في المعادلة الدولية.

2- ضرورة تنشيط دور الدبلوماسية الجزائرية في مختلف الظروف وعدم الإقتصار على أوقات الأزمات والصراعات الدولية لأن البعض يعيب على دبلوماسية الجزائر الطابع الأزموي الذي ينشط فيه خلال الأزمات فقط.

3- زيادة النشاط الدبلوماسي الجزائري في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي من خلال تفعيل دور هذه المنظمة بعد خمول نشاطها السياسي وبطريقة تكفل زيادة التأثير الدبلوماسي للجزائر إفريقياً ودولياً.